

الأسئلة . ولعل هذه طبيعة الحالة الانتقالية التي تمر بها المواقف الأوروبية. مواقف السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ، تحت تأثيرات كثيرة :

□ صمود الثورة الفلسطينية الاكيد في وجه كل تيارات الضغط العسكري والسياسي ضدها ، وخاصة في وجه كل محاولات التصفية التي تعرضت لها ، ومحاولات ارغامها على الدخول في الطريق الى « السلام الأمريكي » الذي دخل فيه اولاً رئيس النظام المصري أنور السادات . وهنا فالصمود العسكري هو أقوى أشكال هذا الصمود وأهمها تأثيراً في الأطراف الدولية ، مهما بدا اهتمامها بغير ذلك .

□ الحد الأدنى من المقاومة العربية الذي أبدته الدول العربية ازاء سياسة « كامب ديفيد » ونتيجتها المتمثلة في « معاهدة السلام » بين النظام المصري وإسرائيل . وهو الحد الذي وإن لم ينسف « كامب ديفيد » و « المعاهدة » كلية .. إلا أنه برهن على خطأ حسابات هذه السياسة التي بنيت على أساس ان حجم مصر - العسكري السياسي والسكاني والثقافي .. الخ - كفيل بجرا أطراف عربية أخرى الى طريق « كامب ديفيد » بصورة أو بأخرى . وقد مضت الشهور منذ توقيع اتفاقيات « كامب ديفيد » . ثم منذ توقيع « المعاهدة » نون ان تبدو في الأفق امكانية يعول عليها لانضمام طرف عربي معين مباشرة الى عملية السلام الأمريكية .

□ الفشل الكامل الذي أصاب المحاولات الأمريكية والمصرية معا لجذب أطراف فلسطينية - حتى ولو كانت من نوع « اي أطراف فلسطينية كانت » - الى الفصول التالية لمعاهدة « السلام » بين مصر وإسرائيل التي تحمل عنوان « الضم الذاتي » ، في الوقت الذي بدأت المواعيد المحددة للجدول الزمني لتطبيق اتفاقيات « كامب ديفيد » تضيق مجال المناورة امام الأطراف الثلاثة المشتركة فيها : الولايات المتحدة - إسرائيل - مصر .

□ التلويح غير الصريح باستخدام سلاح النفط للضغط عالميا لصالح القضية الفلسطينية . وهو تلويح قابل ولو نظرياً - للتحول الى تهديد صريح ومباشر ، الاعتبارات قومية ولاعتبارات تتعلق بأوضاع النظم العربية في مواجهة أحوالها الداخلية والخارجية معا . وتوقيت التهديد بالنفط - وإن يكن هذا التهديد لم يتخذ طابع الجدية الكاملة - بعد - جعل له تأثيراً اكبر في تناسبه ، مما كان يمكن ان يحدثه ، لولا ظروف موضوعية خارج الإرادة العربية ، وخارج الإرادة الدولية أيضاً - وأولها ظروف الثورة الإيرانية - التي أتت الى نقص موجه في الطاقة في الولايات المتحدة بشكل خاص . فمثلاً عن « التهديد » الأخرى الارتفاع المستمر لأسعار النفط ، وهو بدوره قابل لأن يربط بتطورات قضية الشرق الأوسط . ومركزها المسألة الفلسطينية . على انه كان من الواضح بالنسبة للقاء فيينا

الأمريكية - الأوروبية وعن طبيعة السياسة الأمريكية - الأوروبية ذاتها . وكذلك عن طبيعة سياسة منظمة التحرير الفلسطينية واتصالاتها وحدود حركتها .

ريود الفعل المتباينة هذه انعكست في تساؤلات رئيسية :

□ هل تقوم أوروبا الغربية بدور حصان طروادة لأمريكا ولسياسة « كامب ديفيد » لاقتحام الموقف العربي .. وجره بالتالي الى هذه السياسة نفسها ؟

□ هل تسعى أوروبا الغربية لكسب العرب على حساب حليفاتها الكبرى الولايات المتحدة بسبب الحاجز الى النفط العربي ، ولأسباب أخرى اقل اهمية تتعلق بالمنافسة على الاسواق في المنطقة العربية ؟

□ هل تصب نتائج هذه الاتصالات (سواء كما تتبدى في لقاء فيينا الثلاثي - عرفات/كرايسكي/برانت ، أو لقاء يونغ - الطرزي) في مجرى سياسة « كامب ديفيد » أو « عملية السلام » الأمريكية بشكل عام في الشرق الأوسط .. ام انها هي نتيجة فشل حقيقي لسياسة « كامب ديفيد » وتسليم عالمي - أوروبي وأميريكي أساساً - بهذا الفشل وباللحاجة الملحة الى بديل لهذه السياسة ؟

□ هل ثمة دور للقوى التي تؤيد - ضمن ثوابت سياساتها الخارجية القضية الفلسطينية - ومنظمة التحرير الفلسطينية وشرعيتها وأسانيها - النضالية - في هذه الاتصالات (خاصة التي بلغت ذروتها السياسية الاعلامية في لقاء فيينا) . بمعنى هل ثمة دور للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية (أوروبا الشرقية خاصة) ودول عدم الانحياز (خاصة الأعضاء في الدولية الاشتراكية) في المبادرات الجديدة ، وما مغزى هذا الدور - أو التأييد على أقل تقدير - إن وجد ؟

□ هل التغير المشاهد في مواقف أوروبا الغربية (سواء في اطار السوق الأوروبية المشتركة ، أو في اطار الدولية الاشتراكية) تجاه إسرائيل ، اقترباً نحو مزيد من التفهم للقضية الفلسطينية ولدور منظمة التحرير الفلسطينية ، هو تغير حقيقي أم انه من قبيل المناورة على الفلسطينيين والعرب عموماً ؟

□ هل تختلف ملامح السياسة الأمريكية الحالية تجاه إسرائيل - وبالتالي تجاه القضية الفلسطينية - اختلافاً حقيقياً عن السياسة الأمريكية التقليدية ؟ .. ومضى ينعكس ذلك عملياً على مواقف الولايات المتحدة ؟

والواقع ان الامر شديد التعقيد حقاً بحيث لا يمكن الانتهاء الى اجابات مغلقة (بنعم أو بلا) على اي من هذه التساؤلات . لان كلا منها يجد له في تسلسل الأحداث وفي نصوص البيانات والتصريحات الصادرة عن كافة الأطراف - رسمية وغير رسمية - ما يعزز الطبيعة الشكلية الكامنة في كل من هذه